المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/04/2014

يعيشون في زوايا مظلمة من المجتمع لجهله بأنواع وتفاصيل عللهم المختلفة

8/10677

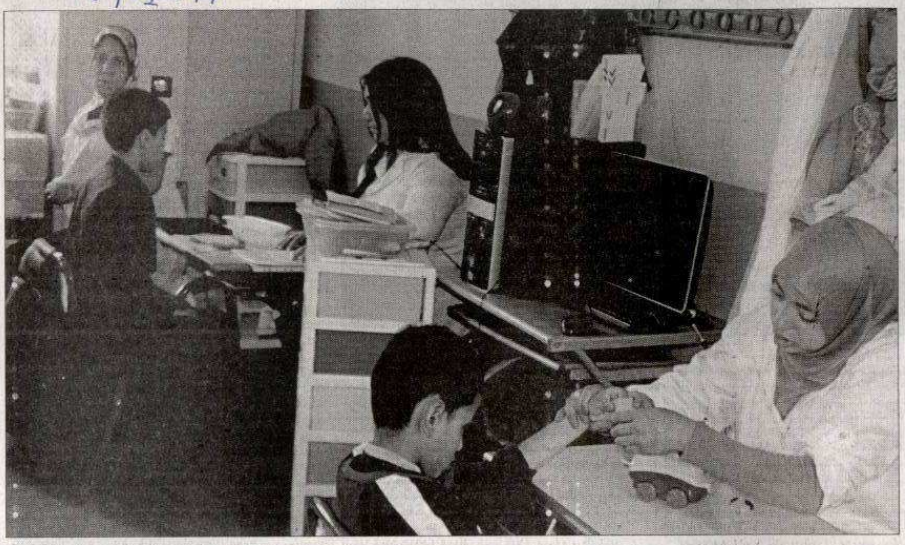

أكثر من مليون ونصف مغربي من ذوي الاحتياجات الخاصة يطالبون بـ «الاندماج الفعلي»

خلّد المغرب ، قبل أيام قليلة، حدثين مهمين يتعلقان بذوي الاحتياجات الخاصة، الأول من خلال الاحتفاء بيومهم الوطني المتمثل في 30 مارس، والثاني يوم 2 أبريل والذي يخص اليوم العالمي للتوحد، هذا الداء الذي يعيق النمو مدى الحياة، وتظهر علاماته خلال السنوات الثلاث الأولى من العمر، وتترتب عن انتشاره وارتفاع معدلات الإصابة به ، تحديات إنمائية على المدى الطويل.

كما أن له آثرا هائلا على الأطفال وأسرهم وعلى مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الوطنية.

أهمية الحدثين تكمن في بعدهما الصحي من جهة وتداعياتهما على المعنيين بالأمر وذويهم والمجتمع من جهة اخرى، سيما أن البحث الوطني حول الإعاقة ،الذي قدمت نتائجه كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين بالمغرب سنة 2006، قد أبان أن نسبة الإعاقة بالمغرب بلغت 5.12 في المئة ، أي ما يعادل مليونا و 530 الف مواطن، ومن بين الوقائع التي كشف عنها أن كل أسرة من أصل أربع معنية بالإعاقة، نسبة 42.2 في المئة من الذين تفوق أعمارهم 15 سنة متزوجون، بينما تقف الإعاقة حاجزا أمام النساء بخصوص الزواج، حيث إن نسبة المتزوجات منهن تصل إلى 31.6 في المئة مقابل52 في المئة من الرجال. 16 في المئة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يعيشون في السكن غير اللائق، 55.2 في المئة هم في سن نشيطة لا يستطيعون ولوج سوق العمل وبأن معدل البطالة في أوساط هذه الفئة يشكل خمسة أضعاف ما يمثله ضمن مجموع المغاربة، كما أن 5. 39 في المئة من هؤلاء غير قادرين على العمل لأسباب طبية، 15.6 في المئة لم يتمكنوا من إيجاد عمل، في حين أن سوق العمل يزداد وطأة في أوساط العنصر النسائي حيث لا تمثل النساء النشيطات والحاصلات على عمل سوى نسبة 3.8 في المئة مقابل 15.5 في المئة لدى الرجال.

معطيات وأرقام ناطقة حول معاناة هذه الفئة من المواطنين داخل المجتمع ومنها ايضا أن عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في تأمين تعاضدي لا يتجاوز 12 في المئة فقط من مجموع الأشخاص المعنيين بهذا الوضع، نسبة الأطفال تتراوح أعمارهم ما بين 4 و 15 سنة غير المتمدرسين تبلغ 68 في المئة، و 87 في المئة من آباء هؤلاء الأطفال يعتبرون وضعهم الصحي يحول دون ولوج أبنائهم للمدارس، في حين أن 76 في المئة عبروا عن استحالة مشاركتهم في أنشطة مدرسية، ونسبة 74 في المئة أكدوا عدم قدرتهم على ممارسة أية وظيفة، هذا في الوقت الذي عبرت نسبة 52.5 في المئة عن رغبتها في الحصول على مساعدات مالية لمواجهة حاجياتها الأساسية، و أكدت نسبة 55.3 في المئة أن هذه الحاجيات الأساسية تكمن في الاستفادة من الخدمات الطبية، في حين 61.1 في المئة من المعنيين يعتقدون بأن التمثلات والمعتقدات السائدة في محيطهم تشكل حاجزا لاندماجهم، بينما 14 في المئة من الأشخاص البالغين من ذوي الاحتياجات الخاصة و7 في المئة من آبائهم وأوليائهم منخرطون في جمعيات فاعلة في هذا المجال.

وهضعية إنسانية مقلقة سيما في ظل المعيقات الصحية والاجتماعية، التي تجعل المعنيين بالأمر وذويهم يطرحون علامات استفهام عدة حول ضعف، إن لم يكن غياب أجرأة اتفاقيات وقوانين صريحة تضمن حقوق هذه الفئة ورقيا في غياب التفعيل المنشود، هذا في الوقت الذي أعلنت عدة تنظيمات مدنية، بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، عن إطلاق حملة وطنية طيلة الشهر الجاري من أجل التعريف بمرض التوحد وتداعياته، نظرا لأن فئة عريضة من المواطنين هي لاتعلم تفاصيل الاحتياجات الخاصة بشكل عام للمرضى، والتي تحددها في إعاقة او مجموعة إعاقات دونا عن غيرها.

الملف من إنجاز، وحيد مبارك
Wahid.abouamine@gmail.com

سمية العمراني: أمينة مال التحالف

تحالف الجمعيات سيواصل النضال لاعتماد الحكومة استراتيجية مندمجة لـ«التوحد» مبنية على الحقوق

سمية العمراني ×

□ كيف هي وضعية التوحد في المغرب اليوم؟

■ تصعب الإجابة عن هذا السؤال، وذلك بفعل قلة المعطيات و البيانات الرسمية الدقيقة، غير أن الاحتكاك اليومي مع الأسر المعنية بهذه الإعاقة يؤكد صعوبة الحصول على تشخيص مبكر واضح و دقيق، معاناة الأسر من أجل الحصول على الدعم الكافي في مجال التدخل التربوي التأهيلي، وسيادة الأفكار والرؤى السلبية و التمييز ضد ذوي التوحد .

□ هل كل المتدخلين، إن على المستوى الطبي أو التعليمي، واعون بهذا المرض وبخصوصياته وبسبل التفاعل معه؟

■ في ما يخص الجانب الطبي و شبه الطبي، تفتقر كليات الطب ومعاهد التكوين في المهن الشبه طبية إلى مختصين مكونين في مجالات الكشف و التشخيص و التدخل المبكر، وتعد التربية و التأهيل ، من خلال برامج تعديل السلوك ووسائل التواصل البديلة والمعززة ، من أهم سبل العلاج الفعال، إلا أن المغرب لا يتوفر على أي معاهد أو مؤسسات تضطلع بتكوين المختصين في مجال تعديل السلوك و الاتصال، كما أن الأطفال و الشباب ذوي التوحد يواجهون عدة عقبات في مجال التعليم والولوج إلى المؤسسات التعليمية المفتوحة للجميع .

من ناحية أخرى تعبر شهادات الأسر عن قصور كبير في مجال تحقيق الولوج إلى المعاهد الرياضية و الموسيقية التي يجد الأشخاص ذوو التوحد صعوبة في الولوج إليها والاستفادة من التكوين والخدمات التي تقدمها.

□ أين يكمن الخلل في نظركم؟

■ يكمن مصدر الخلل في ثلاثة عناصر، وهي قلة فهم التوحد ، وسيادة المفاهيم والرؤى السلبية حوله، غياب القوانين الحمائية التي تناهض التمييز الذي يطال ذوي التوحد، وضعف الانفتاح على المقاربات التربوية و التأهيلية الفعالة.

□ ما هي حصيلة اشتغال التحالف الميدانية، وهل استطاع تحقيق الأهداف التي لأجلها تم تشكيله؟

■ تأسس التحالف سنة 2006 واشتغل منذ ذلك الحين على أربعة محاور أساسية ، وهي التكوين، التحسيس، الترافع و تقوية القدرات، وعليه فقد نظم التحالف عدة دورات تكوينية لفائدة الأسر والمتدخلين منذ سنة 2008، وخلال سنة 2010 أجرى التحالف بشراكة مع وزارة التضامن، دراسة تشخيصية لواقع التوحد بالمغرب كشفت نتائجها عن فراغ كبير في مجال التدخل التربوي الفعال والمبكر، وعن الصعوبات التقنية والمالية التي تواجهها الأسر لضمان التأهيل المناسب لأبنائها.

كما عرفت سنوات 2009، 2011 و ما بعدها تنظيم عدة لقاءات تشاورية مع عائلات المرضى من خلال نوادي الأسر، التي كانت من أهدافها تعبئة الأسر حقوقيا وتوفير الدعم والتوجيه المناسب لها، بالإضافة إلى ذلك عرف التحالف طيلة سنتي 2012، 2013 تنفيذ التشخيص المؤسساتي الذي بينت نتائجه أهمية ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة الجمعوية المتخصصة في التوحد و الاستمرار في دعم الأسر من خلال التكوين و التوجيه و الترافع من أجل إدراج التوحد ضمن الاستراتيجيات القطاعية

أما بخصوص الأهداف التي حققها التحالف، فإن أحد أهم مؤشرات السير على الطريق الصحيح، يتمثل في الشراكة الموقعة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتنظيم المؤتمر الدولي للتوحد بشراكة مع وزارة التضامن والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبدعم من منظمة «أوتيزم سبيكس». وهذه بداية فقط لأن التحالف سيواصل النضال من أجل اعتماد الحكومة استراتيجية مندمجة للتوحد مبنية على الحقوق.

□ خصصتم هذا الشهر لتنظيم حملة وطنية بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل التعريف بالتوحد ومعاناة التوحديين، كيف تسير الحملة، وهل هناك تفاعل معها؟

■ الحملة التواصلية في بدايتها الآن، لذا يصعب تقييمها بشكل موضوعي، لكن مبدئيا يمكن اعتبارها سائرة في المسار الصحيح، وذلك بفضل تأزر كافة الطاقات لتحقيق التوعية الصحيحة بالتوحد، خاصة وأن أهم ما تطمح إليه يتمثل في نقل التوحد من مقاربة الإحسان إلى مقاربة الحقوق.

□ ما هي أبرز مطالبكم كتحالف، ولمن هي موجهة؟

■ مطالبنا محددة وواضحة، وهي تتعلق بترسيخ استراتيجية حكومية مندمجة في مجال التوحد قائمة على أساس المقاربة الدامجة المبنية على الحقوق، مناهضة النمطيات السلبية والتمييز الذي يطال ذوي التوحد، خاصة في مجالات التعليم و التكوين و الرياضة و الثقافة... دعم الأسر من خلال توفير التوجيه السليم والخدمات، والتغطية المالية لكلفة التوحد.

□ هل من مقترحات لأجل تفعيل اعداد المذكرات التي تتحدث عن ذوي الاحتياجات الخاصة والاتفاقيات الموقعة التي تفتقد للأجرأة؟

■ مقترحاتنا في هذا الصدد نختصرها في القضاء ومناهضة كافة أشكال التمييز على أساس التوحد و تبني مقاربة الدمج الشامل، ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتماد التصنيف الدولي للتوحد وإدراج المقاربات السلوكية كاساس للتربية و التأهيل، والانفتاح على مستجدات البحث العلمي و المقاربات البيوطبية للتوحد

□ كلمة أخيرة؟

■ ندعو السلطات العمومية ، وعلى رأسها التعليم و الصحة، لتبني والترجمة العملية للتوجيهات والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة التوصية 2012 ـــ A67L33 ، و تقرير منظمة الصحة العالمية أبريل 2013، حول الإجراءات الشاملة للتكفل بذوي التوحد.

× عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان
مقررة فريق عمل تقييم السياسات العمومية وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية

«أنا مختلف مثلك»

ادريس اليزمي

قال ادريس اليزمي ، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة الندوة الصحافية التي انعقدت للإعلان عن انطلاق الحملة الوطنية التواصلية حول التوحد ، والتي تشمل عدة أنشطة لإذكاء الوعي والتعريف والتكوين حول التوحد، طيلة شهر أبريل الجاري، ان الهدف منها هو تعبئة الرأي العام والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل صياغة سياسات وبرامج تضمن الكرامة والمشاركة الكاملة لهؤلاء المواطنين .

وابرز اليزمي، في لقاء مع الصحافة بمناسبة إطلاق تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب بدعم من المجلس ويتعاون مع منظمة جابسي الرباط والتحالف من اجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، لهذه الحملة تحت شعار «أنا مختلف مثلك»، ان هذه الأخيرة تشمل عدة محطات تهم على الخصوص تنظيم تظاهرة رفع الأضواء الزرقاء «رمز التوحد» إعلانا للتضامن العام والتفاعل مع انشغالات الأسر وتطلعاتها لضمان كرامة أبنائها المعنيين بالتوحد، كما سيتم تنظيم القوافل الجهوية المخصصة لإذكاء الوعي محليا، واستغلال كافة المحطات والمنابر من اجل إذكاء الوعي بحقوق ذوي التوحد، ومناهضة القوالب النمطية التي تشكل مصدرا للإقصاء والتمييز، مضيفا بان «التوحد يعرف انتشارا عالميا ولا يقتصر على مجتمع معين، غير أن آثاره السلبية على حياة الأفراد تتفاقم وتزداد تعقيدا في الدول النامية»، مبرزا ان الوقائع والدراسات أثبتت أن الأشخاص ذوي التوحد الذين سنحت لهم الفرص للاستفادة من التشخيص المبكر والتكفل التربوي والتأهيل المبكر والفعال، تمكنوا من العيش باستقلالية والمشاركة الاجتماعية الكاملة.

إدريس مهني رئيس جمعية إدماج للتوحد

أغلبية القطاعات الحكومية لا تولي أدنى اهتمام للأشخاص المصابين باضطراب طيف التوحد

إدريس مهني ×

منذ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 139/62 في يناير 2008 والقاضي بإعلان 2 أبريل كيوم عالمي للتوعية بالتوحد، تظافرت جهود الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية للعمل على طرح هذه الإعاقة الغريبة الأطوار على مستجدات القضايا الوطنية المستعجلة باعتبارها تهم صحة فئة عريضة من المواطنين وتزحف كل سنة بدرجة نمو جد سريع تتراوح ما بين 15 و 17 %سنويا ، مسجلة بذلك أكثر الإعاقات انتشارا في العالم، إذ تقدر نسبة الإصابة حسب جميع الإحصائيات الدولية ، بحوالي واحد من كل مائة ولادة (1/100) .

ومنذ سنة 2008 دابت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار بيانات مهمة بمناسبة هذا اليوم العالمي للتوحد ، تحث جميعها الدول الأعضاء على المساهمة الفعالة في مزيد من نشر الوعي والعمل على خلق برامج متطورة تهدف بالأساس إلى تطوير وتفعيل السياسات والاستراتيجيات والقوانين الكفيلة للاستجابة لاحتياجات الأشخاص المصابين باضطراب طيف التوحد مع ضرورة الإعتماد على المعطيات الوقائعية والتجارب الناجحة على الصعيد الدولي.

وتعتبر رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد الصادرة في ثاني أبريل 2012 بمثابة دق ناقوس الخطر ، بحيث ركزت على أن التوحد مرض لا يقتصر على منطقة دون أخرى ولا على بلد دون آخر، بل هو تحدٍ عالمي يتطلب إجراء عالميا.

وعلى الرغم من أن العاهات الخلقية مثل مرض التوحد تبدأ في مرحلة الطفولة، فإنها تستمر طوال حياة الفرد. لذا لا ينبغي الا يقتصر ما نقوم به من عمل مع المصابين بمرض التوحد ولأجلهم، على الكشف المبكر والعلاج فحسب، بل يجب أن يشمل أنماط العلاج والخطط التربوية وغيرها من الخطوات التي تقودنا نحو العمل المستمر مدى الحياة.

ويتطلب مدّ يد العون للناس الذين يعانون من اضطرابات أنماط التوحد ، الالتزام السياسي العالمي وتحسين التعاون الدولي، لا سيما في مجال تبادل الممارسات الجيدة. كما أن زيادة الاستثمار في القطاع الاجتماعي وقطاعي التعليم والعمل، أمرٌ في غاية الأهمية، لأن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، لا تزال بحاجة إلى تحسين قدراتها لتلبية الاحتياجات الفريدة للأشخاص الذين يعانون من مرض التوحد والاعتناء بمواهبهم. ونحن بحاجة أيضاً إلى تشجيع المزيد من البحوث، وتدريب مقدّمي الرعاية غير المتخصصة، وتمكين كل المصابين بمرض التوحد من التنقل بقدر أكبر من السهولة عبر نظم الرعاية للحصول على الخدمات التي يمكن أن تدعم الأفراد المصابين بمرض التوحد وتدمجهم في المجتمع.

والغاية من الاحتفال السنوي باليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، هي تشجيع مثل هذا العمل وتوجيه الانتباه إلى ما يعانيه الأفراد المصابون بمرض التوحد ونووهم من سوء المعاملة والتمييز والعزلة مما لا يمكن القبول به. وعلى نحو ما أبرزته الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن الناس المصابين بمرض التوحد هم مواطنون متساوون ينبغي أن يتمتعوا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية (انتهى نص رسالة الأمين العام للأمم المتحدة).

ومن هذا المنظور وفي 12 دجنبر 2012، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع قرارا يحث الدول الأعضاء على الإستجابة للاحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد، الأسر والمجموعات المعنية باضطرابات طيف التوحد أو اضطرابات النمو والإعاقات المصاحبة، كما يحثها على ضمان وصول ذوي التوحد إلى أفضل الخدمات والإدماج والمشاركة التدريجية في المجتمع انطلاقا من اعتماد نظم تعليمية دامجة تمكن المعنيين من اكتساب مهارات علمية واجتماعية تسهل في نهاية المطاف الدمج الكامل في جميع مناحي الحياة.

وبالرغم من هذه الديناميكية المسجلة على الصعيد الدولي وانخراط المغرب في المصادقة على الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة ، فإن أغلبية القطاعات الحكومية ببلدنا العزيز لا تولي أدنى اهتمام للأشخاص المصابين باضطراب طيف التوحد مما يشكل عبئا نفسيا واقتصاديا على الأسر التي تتحمل لوحدها التكفل بأبنائها، خاصة في السياقات التي يقل فيها الوصول إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم.

ويعتبر التقرير المنجز من طرف المجلس الإقتصادي والاجتماعي عبر الإحالة الذاتية رقم 5/2012 حول احترام وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، البحث الموضوعي الوحيد الذي يجسد الوضعية الكارثية للأشخاص في وضعية الإعاقة عموما، ومن ضمنهم المصابون باضطراب طيف التوحد على الخصوص.

وقد صدرت عدة توصيات في هذا التقرير لل القطاعات الحكومية المعنية بقضايا الإعاقة، لكنها ظلت في مجملها كباقي التوصيات الدولية حبرا على ورق لا تحرك ساكنا في ظل تضارب الإختصاصات وغياب الرؤية الشمولية لقضايا ذات بعد إنساني.

والسؤال المطروح اليوم بحدة هل القطاعات الحكومية معنية بالإتفاقيات الدولية التي ينص عليها دستور فاتح يوليوز 2011 ، أم أنها غير قادرة على بلورتها وتجسيدها على أرض الواقع لصالح شريحة مهمة من المواطنين والمواطنات من ذوي الإعاقة ؟

ومما لا شك فيه أن مبادرات واستراتيجية القطاعات الحكومة في مجال الإعاقة تبقى عديمة الجدوى لافتقادها لمنظور طويل المدى يرتكز بالأساس على المقاربة الحقوقية من أجل تطوير خطة وطنية منسجمة مع الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة للقضاء على كل أساليب التمييز والإقصاء والتهميش والإعتداء مما يعد انتهاكا صريحا للحقوق الإنسانية الأساسية.

وخير دليل على ذلك ما تعانيه الجمعيات المنضوية تحت لواء التحالف الوطني في مجال التوحد، من تراجع خطير عن عدة مكتسبات أساسية ومن ضمنها الحق في الولوج إلى التعليم بالنسبة للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد بالرغم من توفرهم على عدة مهارات تؤهلهم إلى متابعة المشوار الدراسي إلى أبعد الحدود، والحصول على نتائج مبهرة، لكن غياب الإطار القانوني لعملية الدمج المدرسي مع المرافقة يحول دون تمتيع هذه الفئة بحقها الدستوري في التربية والتعليم والتكوين المهني.

فالنظام التعليمي على المستوى الجهوي والإقليمي، لا يشمل تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة على قدم المساواة مع الآخرين ، لأن المؤسسات التعليمية العمومية في أغلبها غير قابلة للولوج ولا تتوفر على أبسط الشروط لتهيئة المناسبة ، وأقسام الدمج المدرسي لا تتوفر على المعايير والشروط ، وحتى التي توصي بها الوزارة الوصية عبر مذكراتها لا تطبق بدعوى عدم توفر الإمكانيات على الصعيدين الجهوي والإقليمي، والشراكة مع جمعيات المجتمع المدني تبقى خاضعة للمزاج ، كما هو الحال بالنسبة لجمعية إدماج للتوحد بالحي المحمدي بالدار البيضاء كنموذج صارخ للتمييز والإقصاء على أساس الإعاقة...

ياسين بوغابة : رئيس الغرفة الفتية الدولية

عدم وجود وعي بالتوحد يحجب رؤية الإعاقة بصورة واضحة

ياسين بوغابة ×

□ بداية هل يمكن تعريف الإطار الذي تنتمون إليه وما هي الأهداف التي يشتغل عليها؟

■ الغرفة الفتية الدولية JCI ، هي اتحاد عالمي للقياديين ورواد الأعمال الشباب بين 18 و 40 سنة، تهدف إلى خلق التغير الإيجابي في المجتمع ونشر مفهوم المواطنة الفعالة بين الشباب ليساهموا في بناء مجتمع افضل من خلال العمل على مشاريع تنموية تهم اربعة نطاقات: الفردي والاجتماعي والأعمال والدولي. إن عمل الغرفةمبني على جهود المتطوّعين، والذين يصل عددهم إلى اكثر من 250.000 عضو متطوع في حوالي 128 دولة.

أسست المنظمة في المغرب في سنة 1957، ولقد حرصت الغرفة الفتية منذ تأسيسها على تفعيل وتطوير قدرات أعضائها المتطوّعين من خلال المشاريع التنموية التي نظمتها في ارباط ، سواءً كانت ذات طابع محلي أو وطني.

□ انتم شركاء في الحملة الوطنية إلى جانب مدخلين آخرين، حول مرض التوحد، لماذا هذه الحملة، ولماذا هذا المرض بالتحديد؟

■ شعار هذه الحملة «انا مختلف... مثلك» والتي تهف إلى التحسيس بضرورة توفير حياة كريمة للأشخاص التوحديين، والتي تدخل في إطار مهمتنا كجمعية للشباب تمنح فرص التنمية للشباب من اجل خلق تغيير إجابي في المجتمع. وهكذا بدا اشتغالنا مع أعضاء تحالف جمعيات التوحد في هاته الحملة وفي مجموعة من الأنشطة التي ستنظم خلال شهر ابريل، و الهدف من هذه الحملة هو خلق بداية للتغيير، إيمانا منا بان المجتمع المدني بمختلف مكوناته له القدرة على ذلك. وقد انخرطت الغرفة الفتية بالرباط في الحملة الهادفة إلى خلق وعي عند مختلف مكونات مجتمعنا ، سواء ذات الصلة مع المرض (أطباء او اسر...) او غيرهم بوجود فئة يتم إقصاؤها رغم ما تملكه من طاقات إبداعية و علمية.

□ ما هي الملاحظات التي راكمتموها في هذا الصدد؟

■ ليس لدينا دراية كمواطنين بوجود هذه الإعاقة، وهذا الشيء لا يمكننا من التاقلم مع ذوي إعاقة التوحد، حيث أن عدم وجود وعي بالمشكل يحجب عنا رؤية الإعاقة بصورة واضحة. وبالتالي عدم القدرة على التعامل معها.

لاحظنا كذلك أن المصابين بالتوحد ليسوا بمندمجين في مجتمعنا، وذلك مرده إلى عراقيل وصعوبة متعددة يجدونها، سواء في التمدرس أو العمل او التنقل وما إلى ذلك من مناحي الحياة الاجتماعية. وضعية تخلق مشاكل للمتوحد ولأسرته التي تضطر إلى فرض نمط حياة لا يناسب ذوي الإعاقة.

□ ما هي الأهداف التي تسعون إلى تحقيقها؟

■ من خلال هذه الحملة نسعى بالدرجة الأولى إلى التحسيس بإعاقة التوحد، وإذكاء الوعي من أجل مناهضة كافة أشكال الإقصاء و التمييز تجاه الأشخاص المعنيين بهذه الإعاقة. كما نهدف إلى تعبئة الرأي العام و الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين ، من أجل ضمان الاعتراف بالتوحد كقضية وطنية .

□ كثير من الفاعلين ينتقدون عدم أجراة عدة اتفاقيات مصادق عليها حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ما هو تعليقكم على ذلك؟

■ أجراة أي اتفاقية و تفعيلها منوط بالمجتمع بالدرجة الأولى، ثم الجهات الوصية. فالحال هو ان المواطن المعاق ليس ممثلا بما فيه الكفاية لكي يحرك عجلة التغيير. وهنا ياتي دورنا كفاعلين جمعويين. مثلا يظل التوحد غير معروف بالشكل المطلوب لدى أغلب المواطنين وحتى المهنيين منهم، ففي غياب سياسة عمومية واضحة تدرج التوحد كإحدى قضايا الصحة العامة، و أمام ندرة الكفاءات والبنيات متعددة الاختصاصيات المؤهلة لتوفير التشخيص المبكر و التتبع و المرافقة، تظل الأسر دون دعم أو تاطير مما ينعكس سلبا على الأشخاص المعنيين بالتوحد.

□ هل ذوو الاحتياجات الخاصة في المغرب يحظون بالمكانة التي تليق بهم؟

■ من الواضح انه لا يزال هناك طريق طويل امامنا من أجل تغيير نظرة المجتمع حول موضوع الإعاقة ودور الأشخاص ذوي إعاقة في المساهمة في الحياة العامة ، وكذا الاعتراف الكامل بحقوقهم، ونحن نؤمن باهمية دور المجتمع المدني في التنمية و تطبيق القوانين القائمة، ولكن خصوصا في تغيير مواقف المجتمع حول الإعاقة، لضمان إدماج افضل لهذه الفئة داخل المجتمع.

□ ماهي مقترحاتكم في هذا الصدد؟

■ فكرتنا المبنية على المواطنة الفعالة ترتكز على مبدأين اثنين، الأول يتمثل في التوعية و توفير الولوج إلى المعلومة الواضحة والمضبوطة حول الإعاقة، ماهيتها و كل ما من شانه تبسيط فهمها للمواطن، سواء كان مختصا او باحثا أو فاعلا مجتمعيا او مواطنا عاديا. وخير مثال هذه الحملة الوطنية للتحسيس بالتوحد. والثاني مرتبط بصياغة افكار وحلول إبداعية مستدامة للتحديات المجتمعية التي يعاني منها 15 بالمئة من ساكنة العالم. ومثال ذلك تطبيق «وصول» الذي صمّمه واخرجه إلى الوجود أعضاء بالغرفة الفتية بالرباط، والهادف لرسم وتقييم خريطة الولوجيات التي تخول للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية استكشاف الأماكن المهيأة للكراسي المتحركة. «وصول» توفر معلومات حول إمكانيات الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأماكن بما في ذلك المطاعم والمحلات التجارية والمؤسسات الحكومية وغيرها.

محمد مكاوي: مفتش وباحث تربوي

الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة يعيشون التيه بين وزارة الصحة وقطاعات حكومية أخرى

حاوره: عزيز باكوش

محمد مكاوي ×

□ تؤكد التقارير أن تجليات إقصاء الأطفال ذوي الإعاقة في تنام مستمر، كيف تقاربون هذا الطرح؟

■ يتجلى «إزعاج» الأطفال ذوي الإعاقة ، في تقديرنا ، في كشفهم مدى عجز المؤسسات الحكومية عن تنزيل منطوق الدستور إلى أرض الواقع، فإلى حدود اليوم، تؤكد التقارير الدولية والوطنية المتتبعة لشأن الأطفال ذوي الإعاقة أن تجليات الإقصاء في تنام مستمر رغم الالتزام التام والصريح والمعلن في تصدير الدستور بما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات، وتأكيده المتكرر بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. وتعهده بحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما. والإسهام في تطويرهما، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان، و جعل الاتفاقيات الدولية، في نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، ويدعو للعمل على ملاءمتها مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

فالنموذج المفاهيمي للإعاقة على سبيل المثال ، مرتبط بالمقاربات الرعائية والإحسانية ، وليس بالمقاربات الحقوقية، ومن تجليات ذلك : تزايد واستمرار الحواجز التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون ضمان حق المشاركة التامة والمواطنة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة جميعهم بمن فيهم الأطفال، وتنجلي بوضوح تلك الحواجز وتنكشف الحقيقة المرة، حين يطرق طفل ذو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة، فلا يجد له حقوقا فيها.

□ هل هو تنكر وعدم التزام بالمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب ؟

■ بداية يجب التأكيد أن اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة من الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب بمعية البروتوكول الملحق لها، وترمي إلى تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين ، بجميع الحقوق والحريات العامة، تعزيز احترام كرامة الأشخاص المتأصلة فيهم، لكن عندما نصادف طفلا ذا إعاقة نائما ، نعترف في قرارات أنفسنا، أن ما صادقت عليه حكومتنا من التزامات في المنتظم الدولي ، لم نعمل على تنفيذه، ولن نعمل على ذلك، فهذا الطفل مازال مستبعدا من سياساتنا التربوية والاجتماعية والاقتصادية، بما سيجعله مشروع متسول ينتظر ما تجود به أيادينا من صدقات أو هدايا في بعض المناسبات، أو نزيلا لإحدى مستشفيات الأمراض النفسية، أو مشردا في الشارع. إذن هو طفل مزعج يكشف كذبنا و ضعف قدراتنا في تدبير التنمية الشاملة، ويفضح رغبة البعض منا في إقصاء هذه الفئة من دائرة الضوء.

□ الخدمات التي يقدمونها تندرج في إطار المساعدة والخير والبر وليس الحقوق والواجب؟

■ بالفعل فقد وقفنا الوقوف وتركنا التشريعات الوطنية؛ الإدارية والتربوية والاقتصادية دون أي تغيير، فلم يتم إلغاء مظاهر التمييز الموجودة في التشريعات المدرسية على سبيل المثال لا الحصر ، كما أنه مازال الطفل ذا الإعاقة محجوبا في التطبيق وإن حضر كعناوين بارزة في بعض البرامج الحكومية ، أو في بعض المناسبات، ومازالت بعض المؤسسات الحكومية تمارس ما يتعارض مع حقوق هذه الفئة. ولم تتخذ أية مبادرة تجاه الأفراد أو المؤسسات الخاصة أو العمومية التي ترفض تسجيل الأطفال لضمان حقهم في المدرسة بدعوى الإعاقة. وليس لهم الحق الكامل في التنقل لانعدام خدمات المجالس البلدية والقروية، فمعظم الطرق غير صالحة للأطفال ذوي الإعاقة، ومعظم المؤسسات التعليمية تنعدم فيها الولوجيات المعمارية، ومعظم النيابات والأكاديميات والوزارات لايمكن أن يلجها طفل على كرسي متحرك، كما أن المكلفين بخدماتهم مكلفون فقط وليسوا معينين، هم متطوعون فقط وليسوا مؤهلين، متدربون فقط وليسوا خبراء، والخدمات التي يقدمونها تندرج في إطار المساعدة والخير والبر وليس الحقوق والواجب. ومن ثم فاطفالنا ذوو الإعاقة «مزعجون» لأنهم يكشفون لنا بالملموس ضعف الإرادة الحقيقية لمؤسسات الوطن في ضمان حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

اللافت هنا هو أن هذا الغياب لا يزعج السياسيين فقط، بل يزعج الحقوقيين كذلك، حيث يظهر غيابه في المرافعات الحقوقية إلا فيما ندر، فقد غابت المصلحة الفضلى للطفل، وغاب الدفاع عن حقه التام في التعليم الجيد والتطبيب والرفاهية الاجتماعية والعيش الكريم، فلا حقوق إنسان دون حقوق الأطفال ذوي الإعاقة ، لأنهم أكثر عرضة للتهميش والاستغلال والفقر والجهل والأمية.

□ ماذا عن الالتزام التربوي بحقوق هذه الفئة ؟

■ ما أن يبلغ الطفل ذو الإعاقة سن التمدرس حتى يتوزع حقه بين القبائل، فوزارة الصحة تعتبر تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة من مسؤولية وزارة التربية الوطنية، ووزارة التربية الوطنية تنفي ذلك، لأن الطفل لا يتوفر على شهادة تثبت درجة ونوع وحدة إعاقته، وكفاية الدولة تطمئن بأن النسبة العامة للإعاقة هي 12.5 % فقط ومنتشلة بالمهرجان الخاص بالأطفال المعاقين وبتوزيع المنح على الجمعيات؛ ووزارة التكوين المهني ترفض استقبالاته في المراكز ، لأنه لايتوفر على شهادة ابتدائية ، وما كان لكل ذلك أن يحدث لولا طفلنا «المزعج»، الذي كشف لنا بالملموس غياب سياسة حكومية تجاه حالة اجتماعية خاصة

□ بهذا المعنى يصير الطفل «مزعجا» للمدرسة برمتها؟

■ يجب التأكيد أن الممارسات البيداغوجية التقليدية لا تصلح معه، والركون إلى فن الإلقاء في القسم غير مُجد ، وتركه في الساحة يزعج المدير، ووضعه في قسم عاد يزعج الأستاذ(ة)، وإشراكه في نشاط تربوي يزعج جمعيات الآباء، وعدم انضباطه في الصف يزعج المفتش، وحرصه على النجاح يزعج المسؤولين ... لا بد من الإشارة إلى أن في منظومة مسار موريس إقصاء «نزيه» لجميع الأطفال الذين هم خارج المنظومة ، وتم الإقرار الرسمي بفشل الوزارة الوصية في تدبير التنوع والاختلاف ،وبان حضورهم في بعض المناسبات إنما هو نزر للرماد في العيون.

الأطفال الذين موريس في حقهم «نزاهة الإقصاء» هم الأطفال الذين لم يستطع التعليم النظامي احتضانهم وأعلن من خلال منظومة مسار فشله في اعتبارهم أطفالا مغاربة، هم أطفال يتم استغلال حضورهم في المناسبات الحقوقية والوطنية والدولية ، هم بالمعنى الشعبي المغربي «خضرة فوق طعام»

في الكتب المدرسية لا يظهر، ولا أثر له في التوجيهات التربوية، ولا في دورات التكوين، ولا حضور له في النوادي العلمية والبيئية، ومع ذلك، فهو موجود بيننا حي يرزق كأنه يقول: سابقى ازعجكم وساستمر في زعزعة الثابت و الساكن في سياساتكم واختياراتكم ، وساعلن على الدوام عدائي لكل من خولت له نفسه أن يودعني في خانة النسيان.

من أجل تنمية دامجة للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

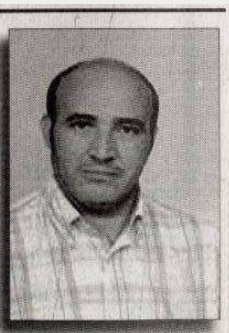

× يدير أكيندي

خلد المغرب، قبل أيام، اليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة، ونتمنى أن تكون هذه الذكرى حافزا لإخراج فئة الأشخاص في وضعية إعاقة من بؤر التهميش والإقصاء، وهو الأمل الذي لن يتحقق إلا بالقيام بمجموعة من الخطوات منها:

- وجوب تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان المعترف بها ، بما فيها أدوات حقوق الإنسان الدولية و ممارستها عمليا على قدم المساواة مع الآخرين، و هكذا فإنه يجب تفعيل دينامية بتعديل دستور المغرب و العمل كذلك على تفعيل الفصل 34 من الدستور.

- وجوب تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة ببيئة مؤهلة سهلة الارتياد حتى يساهموا بصورة كاملة في تنمية اقتصاد بلادنا.

- أبناء الاهتمام اللازم للفتيات و الأمهات و النساء ذوات الإعاقة، و أمهات الأطفال في وضعية إعاقة.

- تذكر بان المغرب ملزم بما جاء في الاجتماع رفيع المستوى بخصوص الإعاقة و التنمية المنعقد بالأمم المتحدة في شتنبر 2013 والذي شدد على أهمية «إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة و دمجهم في جميع نواحي التنمية ومعالمها و الدراسة المناسبة لجميع حالات الأشخاص ذوي الإعاقة في أجندة الأمم المتحدة الصاعدة للتنمية لما بعد 2015 ».

من أجل كل ما سبق، و من أجل تنمية دامجة حقيقية لكل الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا، فإننا نهيب بالجميع، مسؤولين حكوميين، على الصعيد المركزي ولكن أيضا على الصعيد الجهوي والمحلي وصناع القرار بالوكالات الوطنية للتنمية، واللجان المحلية، والجهوية والوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعبئة وحشد جميع الموارد المالية و البشرية المناسبة لـ :

-1 ضمان شمول جميع خطط التنمية و برامجها للأشخاص في وضعية إعاقة و بجعلها متاحة أمامهم بكل نوعها.

-2 ضمان حق مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة بكل فئاتهم العمرية و الجنسية، مشاركة فعالة و دقيقة و نشيطة من خلال جمعياتهم و هيئاتهم في تصميم و تنبع جميع البرامج و السياسات التي تؤثر في حياتهم و في اعتمادها و تطبيقها و متابعتها و مراقبتها.

-3 المساهمة في تنمية الطاقات و القدرات لجمعيات الأشخاص في وضعية إعاقة حتى تساهم في تمكين هؤلاء الأشخاص و جعلهم في وضع المقترح للخطط الفعالة للتنمية.

-4 إعطاء انتباه خاص و أولوية لإشراك النساء و الأطفال و الأشخاص المسنين في البرامج الخاصة بهم.

-5 بذل جهود هامة لتقوية أعمال البحث، و جمع البيانات في ما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تسمح بتعريف مناسب للبرامج و السياسات، علاوة على المراقبة او المتابعة للسياسات و البرامج الحالية و المستقبلية، و في هذا الإطار نطالب بضرورة تحيين نتائج البحث الوطني حول الإعاقة الذي تعود نتائجه إلى 2004، كما نؤكد على ضرورة أن يشمل الإحصاء الوطني للسكان المزمع إجراؤه في شتنبر 2014، جميع البيانات حول الإعاقة و الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

6 - ندعو إلى تضمين أهداف أجندة التنمية لما بعد 2015 ومؤشراتها ، الإعاقة و الأشخاص في وضعية إعاقة وتحديدا من خلال المجالات الأساسية التالية، و التي لا يزال المغرب يعرف فيها نقصا كبيرا.

مكافحة الفقر و القضاء عليه :

تعتبر الإعاقة و الفقر متلازمتين يعيش بينهما أغلب الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا، حيث نجد مثلا أن 16% من الأشخاص في وضعية إعاقة يسكنون في مساكن غير لائقة و لا تتوفر على ادنى شروط الكرامة الإنسانية.

إن أية سياسة تتوخى محاربة الفقر لدى الأشخاص في وضعية إعاقة ، لا يمكنها أن تنجح إلا عن طريق تطوير هذه البرامج و جعلها أكثر قربا من هذه الشريحة و كذلك عن طريق تشجيع برامج التمكين الإقتصادي و الحماية الاجتماعية و السياسات الخاصة بهما الداعمة للأشخاص في وضعية إعاقة، و كذلك البرامج التي تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة من تغطية التكاليف الإضافية الملازمة لإعاقتهم.

التربية و التعليم :

يعتبر عدم ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للتعليم بجميع أسلاكه من اهم العراقيل التي تواجههم . ففي تحدرهم من فرصة تنمية كامل ملكاتهم و قدراتهم على قدم المساواة مع الآخرين. ففي بلدنا ، و حسب معطيات البحث الوطني للإعاقة ، فإن 68% من الأطفال في وضعية إعاقة ما بين 4 إلى 15 سنة ليسوا ممدرسين . و يعتبر 87% من أولياء الأطفال المعاقين غير الممدرسين إن الإعاقة تعتبر السبب الرئيسي، لذلك لا بد من مطالبة مسؤولي التربية الوطنية بجعل ولوج الأطفال للمدرسة العمومية من الأولويات.

الصحة :

تعتبر صعوبة الولوج إلى الرعاية الصحية و الحصول عليها من اهم العراقيل التي تقف أمام إدماج حقيقي للأشخاص في وضعية إعاقة ، و بدخل في هذا الإطار، التأهيل و إعادة التأهيل و النمو السليم، من أجل كل هذا يجب على المغرب أن يضمن إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية و ملاءمتها، و إمكانية الوصول إلى الأجهزة المساعدة التعويضية و الحصول عليها. و يجب كذلك جعل RAMED في متناول هؤلاء الأشخاص.

التشغيل و العمل اللائق و المناسب للجميع:

يعتبر الأشخاص في وضعية إعاقة من أكثر الشرائح في المجتمع عرضة للبطالة، حيث نجد أن أكثر من 55.2% من هؤلاء و البالغين أكثر من 15 سنة ، لا يلجون سوق الشغل بسبب الإعاقة، و أن 39.5% غير مؤهلين للعمل لأسباب طبية و 15.6% لم يجدوا شغلا رغم البحث المستمر . أمام هذه الوضعية، لا يسعنا إلا أن نؤكد على ضرورة اعتماد إطار قانوني مناسب و كاف لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة من التمييز، و تشجيع التكافؤ في الحصول على الشغل و الأعمال اللائقة بما في ذلك التدريب المهني المناسب، و في هذا الإطار يجب على المسؤولين عن التكوين المهني بالمغرب إدماج بعد الإعاقة في برامجهم المستقبلية.

الولوجيات :

بالرغم من توفر بلدنا على قانون الولوجيات منذ سنة 2003 ، فإن المعيش اليومي للأشخاص في وضعية إعاقة، يجعل منهم فئة تعيش على هامش المجتمع، حيث يعانون يوميا من أجل التنقل، فشوارعنا و مدننا و قرانا ليست صالحة للولوج، و كذلك وسائل النقل العمومي و التنقل بالقطارات وعتبر في عداد المستحيلات.

إن مشكل الولوجيات لا يقتصر على المعمار والنقل ،بل يتعداه إلى مجالات أخرى، فالأشخاص في وضعية إعاقة يواجهون حواجز متعددة للولوج للفضاء ووقوفهم أمامه، خاصة للصم والبكم وكذلك الشان بالنسبة لوسائل الإعلام من تلفزة وإذاعة.

نأمل أن لا يبقى الاحتفال باليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة يوما احتفاليا فقط، و لكن يوما للعمل الحق و الجاد و البناء من أجل هذه الشريحة، نعتقد جازمين أن إخراج إطار قانون يتماشى مع المواثيق الدولية خاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي صادق عليها المغرب و على بروتوكولها الاختياري و كذلك الالتزام بما جاء به دستور 2011 ، من أهم الأسس اللازمة و الضرورية لإنجاح أية سياسة دامجة.

× مهتم بقضايا الإعاقة

هذا ما أغضب الملك في تقرير بان كي مون حول الصحراء

1,5 / 1344

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

الملك محمد السادس غاضب من رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إلى مجلس الأمن حول الصحراء. الاتصال الهاتفي الذي أجراه الملك محمد السادس، وأتبع عقبه بلاغ للديوان الملكي، تضمن تحذيرا واضحا من «احتمال الإجهاز على المسلسل التفاوضي الجاري، ويتضمن مخاطر بالنسبة إلى مجمل انخراط الأمم المتحدة في هذا الملف»، كشف أن المغرب غير راض عن مضامين رسالة بان كي مون، لكن ما الذي أغضب الملك؟

حسب عبد المجيد بلغزال، المهتم بمتابعة قضية الصحراء، فإن جرس الإنذار، بالنسبة إلى المغرب، هو إشارة الأمين العام في تقريره إلى أن الهدف النهائي يجب أن يكون هو إرساء «مراقبة دائمة محايدة ومستقلة لحقوق الإنسان في الصحراء وتندوف»، فرغم أن التقرير لا يشير إلى عبارة «آلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان»، فإن الحديث عن «مراقبة مستقلة ومحايدة» يعني عدم ثقة الأمم في الآليات التي يعتمدها المغرب لمراقبة حقوق الإنسان، سواء عبر المقررين الأمميين أو عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

من الفقرات التي قد تكون أثارت غضب المغرب اعتبار الرسالة أن ملف الصحراء هو «مشكل تصفية استعمار»، وأن الجهود الأممية «تبقى تكتسي أهمية بالغة إلى غاية تحديد الوضع النهائي للصحراء الغربية»، ويعكس هذا الموقف انحيازا إلى البوليساريو التي ترى في سلطة المغرب على الصحراء «استعمارا».

● التفاصيل ص 5

العدد 1344 الاثنين 2014/04/14

1,5 / 1344

مخاوف من إعادة طرح آلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في اجتماع مجلس الأمن الخميس المقبل

هذا ما أغضب الملك في تقرير بان كيمون حول الصحراء

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

الرباط - مباشرة بعد الكشف عن التقرير الأولي للأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون، حول الصحراء، الخميس الماضي، والذي سلمت نسخ منه إلى أعضاء مجلس الأمن، والأطراف المعنية، سارع المغرب إلى إبداء تحفظاته على توجهات هذا التقرير. بلاغ للديوان الملكي كشف أن الملك محمد السادس أجرى السبت الماضي، اتصالا هاتفيا مع الأمين العام للأمم المتحدة، أبدى خلاله الملك ملاحظتين، أولاهما، ضرورة الاحتفاظ بمعايير التفاوض كما تم تحديدها من طرف مجلس الأمن، ثانيها، الحفاظ على الإطار أدوار بعثة الأمم المتحدة. حسب بلغزال، فرغم أن التقرير لا يشير إلى عبارة "آلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان"، إلا أن الحديث عن "مراقبة مستقلة ومحايدة"، يعني عدم ثقة الأمم في الآليات التي يعتمدها المغرب لمراقبة حقوق الإنسان، سواء عبر المقررين الأمميين أو عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويرى بلغزال، أنه بعد المعركة التي خاضها المغرب السنة الماضية بشأن توصية ممثلة الولايات المتحدة في مجلس الأمن حول خلق آلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، قبل سحب هذه التوصية، يتبين أن طرح قضية المراقبة المستقلة، في التقرير قد يجعل هذه النقطة محور نقاش في اجتماع مجلس الأمن، وقد يتم عرضها للتصويت. ولاحظ بلغزال، أن تقارير الأمين العام حول الصحراء عرفت تركيزا على قضية حقوق الإنسان منذ 2009، أي مباشرة بعد تعيين كريستوفر روس، مبعوثا للأمين العام، وقال "منذ 2009 لاحظنا تكرار فقرات في التقارير حول حقوق الإنسان والحاجة إلى مراقبة مستقلة، وهذا يعني أن الأمم المتحدة لا تثق في جهود المغرب لمراقبة حقوق الإنسان وتريد أن تتجه تدريجيا إلى وضع آلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان".

وبالعودة إلى تقرير الأمين العام يظهر أن هناك فقرات أخرى فيه تثير قلق المغرب، ما يفسر عبارة "المقاربات المنحازة" الواردة في بلاغ الديوان الملكي، منها ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان ملف الصحراء هو "مشكل تصفية استعمار" وأن الجهود الأممية "تبقى تكتسي أهمية بالغة إلى غاية تحديد الوضع النهائي للصحراء". ويعكس هذا الموقف انحيازا للبوليساريو التي ترى في سلطة المغرب على الصحراء بأنها "استعمار".

وبخصوص رفض المغرب لأي تغيير في معايير التفاوض التي وضعها مجلس الأمن، فيظهر أن له علاقة بما ورد في التقرير من إعلان الأمين العام عزمه عرض تقييم مسار المفاوضات بين المغرب والبوليساريو قبل أبريل 2015 في حالة عدم تحقيق أي تقدم. وجاء في التقرير "سيحين الوقت لدفع أعضاء مجلس الأمن للشروع في مراجعة عامة لإطار مسار المفاوضات الذي تم عرضه في أبريل 2007" على جبهة البوليزاريو والمغرب.

أيضا قد تكون من الفقرات التي أثارت حفيظة المغرب إشارة بان كيمون في تقريره إلى رغبة "الاتحاد الإفريقي" في المساهمة في مسار التسوية في حين أبدى المغرب دوما "معارضة شديدة" لمشاركة هذا الاتحاد في التسوية، علما أن المغرب انسحب منه بسبب اعترافه بالبوليساريو. ويذكر أن مجلس الأمن سيعقد الخميس المقبل اجتماعه التشاوري غير الرسمي حول الصحراء.

الملك محمد السادس في لقاء سابق مع بان كيمون

مع الحدث

ملف الصحراء ولغة الوضوح

337511

• بلال التليدي

بكل تأكيد ثمة فرق كبير بين وضعية المغرب هذه السنة ووضعيته السنة الماضية فيما يخص قضية الصحراء، فهذه السنة، يوجد المغرب في وضع مريح، تبرره أربع مواقف أقدم عليها:

– الأولى هو انفتاحه على آليات منظومة حقوق الإنسان الدولية، واستقباله للعديد من المقررين الأمميين.

– والثانية هو إنشائه لآلية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في الصحراء من خلال الفروع الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعمله على تفعيل أدائها، وانفتاحه على منظمات حقوقية دولية بما في ذلك تلك المعروفة عداؤها للمغرب وانحيازها لخصوم الوحدة الترابية.

– والثالث، هو مشروعه لإصلاح العدالة والذي أفرز من بين ما أفرز إنهاء محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، وهو ما كان يمثل بؤرة الانتقادات الموجهة للمغرب على خلفية محاكمة متهمي مخيمات أكديم أزيك.

– والرابع، هو تعاونه مع المبعوث الخاص للأمين العام الأممي وتفاعله الإيجابي معه.

الجديد هذه السنة هو الموقف الذي تم التعبير عنه في المكالمة الهاتفية التي أجراها الملك محمد السادس مع الأمين العام الأممي "بان كي مون" والتي وضع فيها المنتظم الدولي أمام مسؤولياته اتجاه أي محاولة للانحراف عن المحددات التفاوضية التي تم الاتفاق عليها، و التعامل المنحاز مع هذا الملف، وأثر ذلك على انهيار مسلسل التفاوض بين الطرفين، وما يمكن أن ينشأ عنه من آثار كارثية على منظومة الأمن في المنطقة.

ثمة أربع عناصر تقوي بشكل كبير موقف المغرب، الأول، أن المغرب قدم مقترحا تفاوضيا للحكم الذاتي تم توصيفه أمميا بأنه واقعي وقابل للتطبيق، وهي نقطة قوة لا يمتلكها خصوم الوحدة الترابية الذين لا يزالون يتمسكون بموقف تم وصفه أمميا بأنه غير واقعي وغير قابل للتطبيق، والثاني، أنه لا يوجد على الطاولة أي مسودة مقترح بتوسيع مهمة الميبورسو لتشمل مهمة حقوق الإنسان كما كان في السنة الماضية، والثالث هو الدور الأمني والتنموي الذي يقوم به المغرب في المنطقة، سواء في مواجهته للتحديات الأمنية الصادرة في دول الساحل جنوب الصحراء أو في جهوده للتنمية في هذه المنطقة وبقية الدول الإفريقية التي أحدث المغرب مؤخرا دينامية تنموية كبيرة اتجاهها، أما الرابع، فيتمثل في المقاربة الجديدة التي أقدم عليها المغرب بخصوص الهجرة وذلك بجعل أراضيه مقرا للإقامة بالنسبة للمهاجرين الأفارقة وتمكينهم من فرص الاندماج وتسوية أوضاعهم الاجتماعية.

هذه العناصر الأربعة، تجعل أي انحراف عن المسار التفاوضي، يعرض المصالح الدولية، وبشكل خاص الأوربية والأمريكية لضرر بالغ، لأن استمرار التفاوض في غياب أي مقترح واقعي قابل للتطبيق معناه تعريض المسار إلى الانهيار، وتعريض المنطقة إلى مخاطر يصعب توقع تداعياتها على المنطقة، فالمغرب أقدم على تلك المواقف الأربعة ضمن رؤية منسجمة يتربع على رأسها تسوية مشكل الصحراء على أرضية مقترحه للحكم الذاتي، ويوم يتم النسف بهذه الرؤية، فإن الانهيار سيصيب الحزمة كاملة، وهو الأمر الذي دفع المغرب إلى أن يعبر عن موقفه بكل صرامة ووضوح لا مواربة فيه.

نعم، لا يزال يفصلنا عن التصويت على قرار مجلس الأمن بعض الأيام – 23 أبريل موعد التصويت – وهي مسافة زمنية كافية ليتأمل المنتظم الدولي موقف المغرب ورؤيته، والآثار التي يمكن أن تترتب عن اي انحراف عن الثوابت التفاوضية والانحياز لمصلحة خصوم الوحدة الترابية.

الهيبة واليزمي يترافعان حقوقيا أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي

أبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الجمعة الماضية بنيويورك، أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي، بحضور رئيسة المجلس، سفيرة نيجيريا لدى الأمم المتحدة، الإصلاحات التي قام بها المغرب في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذا الإنجازات الملموسة التي تم تحقيقها لتعزيز الديمقراطية وسيادة دولة القانون وأكد الهيبة واليزمي، خلال غذاء عمل بمقر إقامة سفير المملكة بالأمم المتحدة، محمد لوليشكي، على أهمية المبادرات الوطنية الأخيرة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى تفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

إدريس اليزمي ل«هافينغتون بوست»: المغرب أطلق إصلاحات شاملة في هدوء قبل الربيع العربي

3/3/2014

* إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الذي حل ضيفا على تلفزيون (هافينغتون بوست) على الأنترنت، أن المغرب أطلق، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في هدوء، وفي إطار مقاربة شاملة قبل "الربيع العربي" وذكر اليزمي أن "المغرب عمل، بعد استقلاله، من أجل إرساء نموذج اقتصادي ليبيرالي، وأطلق، قبل الربيع العربي، إصلاحات شاملة في هدوء، وفي إطار مقاربة شاملة ومندمجة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس".

وبخصوص عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أشار بالخصوص إلى مذكرة التفاهم التي قدمها مؤخرا المجلس، والتي أدت إلى إصلاح القضاء العسكري عبر إخراج الأشخاص المدنيين من اختصاصه، وهو ما يمثل إصلاحا "كبيرا وفريدا" على مستوى العالم العربي، مبرزا النقاش العمومي الذي أطلقته هذه المؤسسة حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي ما يخص العلاقات المغربية الأمريكية، أعرب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن ارتياحه للروابط "العريقة" القائمة بين الأمتين، مذكرا بأن المملكة تعد أول أمة اعترفت باستقلال الجمهورية الأمريكية الفتية.

وأبرز في هذا السياق الدور الكبير الذي يضطلع به المغرب من أجل تأمين نجاح مسلسل السلام بالشرق الأوسط، مسجلا أن المملكة ما فتئت تدعو إلى حل بناء على قاعدة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

ومن جهته، أبرز السفير الأمريكي الأسبق، إدوار غابرييل، التقدم "الملموس" الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان خلال العقد الأخير، مشيرا إلى اعتراف واشنطن ب"ثقافة حقوق الإنسان التي تميز المغرب".

ومن جهة أخرى، أكد على البعد الذي اتخذته مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، ك"قاعدة للتوافق" من أجل تسوية هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

الهيبة واليزمي يقودان لقاءات جهوية تشاورية

تقود كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاءات تشاورية جهوية حول «إعداد التقرير المرحلي الخاص بالاستعراض الدوري الشامل». ويأتي ذلك في إطار التزام المملكة المغربية بتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولاسيما تلك المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وسينطلق أول هذه اللقاءات التشاورية الجهوية ابتداءً من غد الثلاثاء تحت عنوان «لقاءات تشاورية جهوية حول إعداد التقرير المرحلي الخاص بالاستعراض الدوري الشامل» وذلك يوم 15 ابريل 2014 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة.

وتأتي هذه اللقاءات التي تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، في إطار إعمال المقاربة التشاورية والتشاركية التي اعتمدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال إعداد التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات بشكل خاص. كما سيشكل هذا اللقاء الذي ينظم في سياق اعتماد التقرير الوطني برسم الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، مناسبة للتشاور مع الفاعلين الجهويين حول متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك لاستكمال إعداد وتقديم التقرير المرحلي للمغرب في شهر ماي 2014.

وأفادت مصادرنا أنه سيشارك في هذه اللقاءات كافة الأطراف المعنية من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني، ونقابات ووسائل الإعلام وجامعيين فضلا عن مشاركة عدد من ممثلي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالمغرب.

الناظور

لقاء دراسي حول حقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور، بتعاون مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالناظور لقاء دراسيا لفائدة مديري الثانويات التأهيلية والأساتذة منشطي أندية حقوق الإنسان بهذه الثانويات. ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي، تفعيلا لاتفاقية شراكة الإطار التي تربط الوزارة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتنفيذا لخطة الوزارة لتفعيل أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والنهوض بها، وعيا بأهميتها في تنمية روح المواطنة وترسيخ القيم الخلقية والثقافة الحقوقية في نفوس التلاميذ.

المتدخلون استحضروا ما تبذله الأسرة التعليمية في نشر الوعي الحقوقي في الجسم الاجتماعي، و أهمية التربية على حقوق الإنسان، وفعالية الأندية المدرسية لحقوق الإنسان في دعم العمل المدرسي التعليمي والعمل الوطني الحقوقي، ومفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

عبد القادر خولاني

بنشماش يدعو اليزمي للتوجّه نحو الريف

شدد رئيس فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين حكيم بنشماش في رسالة موجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، على ضرورة التوجه نحو مناطق الريف، وذلك بإيفاد لجنة للتحري في ادعاءات بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق مكافحة زراعة القنب الهندي.

وكان فريقا حزب الأصالة والمعاصرة بالبرلمان وبتنسيق مع الأمانة الجهوية للحزب بشفشاون قد نظما لقاء تواصل في الـ4 من أبريل بمنطقة باب برد، تم خلاله الاستماع إلى مزراعي نبتة الكيف الذين أطنبوا في سرد معاناتهم مع ما اعتبروه "حكرة" وابتزاز واعتداء على الممتلكات وتلفيق تهم من طرف رجال الدرك الملكي والسلطة المحلية.

وأورد بنشماش في رسالته أن "المزارعين قد أكدوا تعرضهم لانتهاكات لحقوقهم في سياق مكافحة زراعة القنب الهندي من قبل السلطات العمومية، متمثلة حسب شهادات المستمع إليهم، والموثقة بالصوت والصورة، في اقتحام مساكنهم من قبل الأعوان المكلفين بإنفاذ القانون دون مذكرات تفتيش، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وتعنيفهم وأفراد أسرهم وتعريضهم للابتزاز والضغط مقابل عمولات أو إيقاف أو تأجيل البحث عن المتابعين في إطار مقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.282 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات في إطار المادتين 2و3 من الظهير المذكور".

بإيفاد بعثة من المجلس الوطني CNDHوطالب بنشماش تفعيلا لمبادئ "بلغراد" حول العلاقة بين البرلمانات و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفي إطار المهام الموكولة لل لحقوق الإنسان من أجل التحري في ادعاءات الانتهاكات، معتبرا أنها خطورة تكررها وتواترها بشكل متشابه يؤشر على وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

كما وجه ذات المستشار البرلماني بطلب لرئيس لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية بالبرلمان، لعقد اجتماع طارئ بحضور وزير الداخلية محمد حصاد من أجل تدارس ما ورد في شكايات مزارعي الكيف بمنطقة برد وشفشاون.

وكان بنشماس قد وجه رسالة مفتوحة من باب برد إلى الجنرال دوكودارمي حسني بنسليمان، طالب من خلالها بفتح تحقيق في ما أورده مزارعو نبتة الكيف بالمنطقة من تعرضهم لاعتداءات وابتزاز وشطط في استعمال السلطة من طرف رجال الدرك الملكي المشتغلين بالمنطقة.

http://www.hespress.com/permalink/182711.html

اليزمي: المغرب أطلق قبل الربيع العربي إصلاحات شاملة في هدوء وفي سياق مندمج

882/4

■ الخبر

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن المغرب أطلق، تحت قيادة جلالة الملك، إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في هدوء، في إطار مقاربة شاملة قبل «الربيع العربي».

وشدد اليزمي حين حل ضيفا على تلفزيون هافينغتون بوست، على الأنترنت، أن «المغرب عمل، بعد استقلاله، من أجل إرساء نموذج اقتصادي ليبيرالي، وأطلق، قبل الربيع العربي، إصلاحات شاملة في هدوء، وفي إطار مقاربة شاملة ومندمجة تحت قيادة الملك محمد السادس».

وأشار اليزمي، بخصوص عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى مذكرة التفاهم التي قدمها مؤخرا المجلس، والتي أدت إلى إصلاح القضاء العسكري عبر إخراج الأشخاص المدنيين من اختصاصه، وهو ما يمثل إصلاحا «كبيرا وفريدا» على مستوى العالم العربي، مبرزا النقاش العمومي الذي أطلقته هذه المؤسسة حول

القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأكد اليزمي، بخصوص العلاقات المغربية الأمريكية، عن ارتياحه للروابط «العريقة» القائمة بين الأمتين، مذكرا بأن المملكة تعد أول أمة اعترفت باستقلال الجمهورية الأمريكية الفتية مبرزا في هذا السياق الدور الكبير الذي يضطلع به المغرب من أجل تأمين نجاح مسلسل السلام بالشرق الأوسط، مسجلا أن المملكة ما فتئت تدعو إلى حل بناء على قاعدة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

ومن جانبه أبرز السفير الأمريكي الأسبق، إدوار غابربيل، التقدم «الملموس» الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان خلال العقد الأخير، مشيرا إلى اعتراف واشنطن بـ«ثقافة حقوق الإنسان التي تميز المغرب»، وأكد من جهة أخرى على البعد الذي اتخذته مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، كـ«قاعدة للتوافق» من أجل تسوية هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

هل هُو نصر مغربي؟ بان كيمون يُشيد بجهود المغرب الحقوقية بالصحراء ويضع توسيع صلاحيات المينورسو في سلة المهملات

في انتظار مداولات مجلس الأمن، جاء تقرير الأمين اعام للأمم المتحدة المدم إلى مجلس الأمن الدولي أول أمس الخميس منصفا للمغرب، بان كي مون أشاد في تقريره بمجهودات المغرب لترقية حقوق الإنسان، وإذا كان قد دعا إلي «مراقبة» مستقلة وحايدة لحقوق الإنسان في الصحراء، فإنه تحاشى اقتراح توصية بتوسيع صثلاحيات المنيورسو مثلما تطالب بذلك الجزائءروالبلويسايرو، بان كي مون ذهب أبعد من ذلك، وهو يلقي الكرة الحقوقية في مخيمات تندوف التي يجب أن تنفتح في وجعه المقررين الأمميين.

بنيويورك تأبط »بان كيمون» مجددا تقريره السنوي الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين أبريل من السنة المنصرمة إلى مارس الأخير إلى مجلس الأمن. وأمام أعضائه قدم خارطة طريق جديدة للمرحلة المقبلة، لكنه وضع الكرة هذه المرة في مرمى البوليساريو والجزائر، وجدد دعوته إليهما لتنظيم إحصاء لساكنة مخيمات تندوف. وفي الوقت الذي أشاد فيه بما يقوم به المغرب في مجال حقوق الإنسان، طالب البوليساريو بالتعاون مع الهيئات الحقوقية للأمم المتحدة.

فأمام تعنت الجزائر ورفضها المتواصل السماح بإحصاء ساكنة مخيمات تندوف، تمسك بان كيمون بالقرار 1979 المتخذ في أبريل من السنة المنصرمة، وطلب من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مواصلة العمل من أجل إحصاء السكان في مخيمات تندوف .

بان كيمون في تقريره الذي قدمه أمام مجلس الأمن الدولي أشاد بـ«تعاون المغرب مع مجلس حقوق الإنسان والذي دعا مقررين خاصين لزيارة المنطقة»، وأضاف التقرير أن «بان كيمون أشار بارتياح إلى الإجراءات التي اتخذتها الرباط من أجل تحسين فعالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووضع حد للملاحقات ضد المدنيين أمام المحاكم العسكرية»، لمس بعد إرسال التقرير إلى مجـ«رويترز للأنباء إنه وقالت وكالة كما أشاد بأداء فروع المجلس الوطني في العيون والداخلة، لكنه طالب بـ« تطبيق كامل وسريع لهذه الإجراءات».

الأمن يوم الخميس أصدرت الأمم المتحدة نسختين معدلتين على الأقل له خلال بضع ساعات.

وحذفت أحدث نسخة تعبير «آلية المراقبة» واكتفت بالإشارة إلى «المراقبة»»، وهو ما أثار خيبة أمل ممثل البوليساريو في الأمم المتحدة، لأن عبارة «آلية المراقبة» كانت مفتوحة على تأويل يجعلها تعني توسيع صلاحيات المينورسو، وهو ما تحاشاه بان كي مون في تقريره، مكتفيا بعبارة «المراقبة» التي تعني عمل المقررين الأمميين الذي يزورون المغرب.

تقديم بان كيمون للتقرير يمهد لبدء المشاورات حول الصحراء المغربية الأسبوع المقبل، قبل اتخاذ قرار بشأن البعثة الأممية)المينورسو(التي ستنتهي ولايتها نهاية شهر أبريل الجاري.

تقرير بان كيمون الأخير أوصى بالتجديد لبعثة الأمم المتحدة لمدة عام مع تعزيزها بـ15 مراقبا عسكريا دون أن يدعو إلى أي تغيير في مهام البعثة الأممية.

في نفس يوم صدور تقرير الأمين العام الأممي، دعت امباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة في الشؤون الخارجية والتعاون، مجلس الأمن إلى «التركيز على الحل السياسي في قراره الخاص بتمديد بعثة المينورسو، كمخرج لنزاع الصحراء»، وأكدت الوزيرة التي حلت ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء لمناقشة موضوع «مسألة حقوق الإنسان والمنظومة الأممية..التفاعل المغربي»، كما أشارت إلى التفاعل وحماية حقوقهم، بوعيدة دعوة صريحة إلى الجزائر من أجل إحصاء السكان المحتجزين في مخيمات تندوف امباركةولأنه من مطالب المغرب، وجهت .»اع الصحراءهذا المشروع خطوة في أفق إيجاد حل سياسي لنز«على ضرورة دعم مشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، واعتبرت أن الإيجابي للمغرب مع منظومة الأمم المتحدة والجهود المبذولة من أجل النهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة ،مشيرة في هذا الصدد إلى إصلاح القضاء العسكري والتفاعل الإيجابي للحكومة مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وجددت الوزيرة المنتدبة التأكيد على أن مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب يعد أكبر مكسب لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية للمملكة، مضيفة أن « الحكم الذاتي مبادرة بالغة الأهمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية من خلال مجموعة من الضمانات والحقوق، ومنها حق تقرير المصير ،حيث ينص المشروع على أن نظام الحكم الذاتي في جهة الصحراء المنبثق عن المفاوضات يخضع لاستشارة استفتائية للسكان المعنيين»، معتبرة أن « مقترح الحكم الذاتي من شأنه أن يعطي للسكان الصحراويين إمكانية تدبير شؤونهم بأنفسهم داخل حدود الجهة وبطريقة ديمقراطية من خلال هيئات تمثيلية تسهر على إدارة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقضائية في انسجام تام مع الخصوصيات الثقافية للمنطقة».

http://rue20.com/news/item/30123

المحجوب الهيبة يبرز في نيويورك المسلسل الوطني في مجال تعزيز حقوق الإنسان من خلال المبادرات الوطنية وآليات الأمم المتحدة

استعرض المندوب الوزاري لحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة خلال لقاءات عقدها بنيويورك مع كبار المسؤولين الأمميين وعدد من الدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية خاصة (هيومن رايتس ووتش) ومنظمة العفو الدولية المسلسل الوطني في مجال تعزيز وتوطيد حقوق الإنسان.

وأطلع السيد الهيبة محاوريه حول آخر المبادرات الوطنية في مجال النهوض والدفاع عن حقوق الإنسان وتفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وبخصوص المبادرات الوطنية ذكر السيد الهيبة بالقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة لتعزيز التفاعل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالشكاوى المقدمة من قبل المجلس ولجانه الجهوية بما في ذلك تلك الموجودة في الأقاليم الجنوبية والرد في غضون مدة أقصاها ثلاثة أشهر على هذه الشكاوى بالإضافة إلى تعيين نقاط الاتصال في جميع الإدارات المعنية .

وأشار إلى المصادقة على مشروع قانون إصلاح القضاء العسكري الذي سيعرض قريبا على البرلمان والذي يهدف إلى تعزيز الحقوق والحريات وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان مبرزا لمحاوريه أنه لن يتم تقديم المدنيين أمام المحكمة العسكرية. كما تطرق السيد الهيبة خلال هذه المباحثات إلى السياسة الجديدة للهجرة حيث أبرز النقاط الأساسية لهذه السياسة التي تعد نموذجا في بلدان الجنوب والمتعلقة بالمقاربة الإنسانية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب والشراكات المتجددة مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان الأصل.

وأضاف أنه تم في هذا الصدد تفعيل عمليتين تقنينيتين تتعلق الأولى بدراسة طلبات اللجوء المقدمة من المفوضية السامية للاجئين والتي تتم معالجتها في إطار لجنة وطنية ثم التقنين الاستثنائي لوضعية المهاجرين في وضع غير قانوني وهي العملية التي تم إطلاقها في 2 يناير وستنتهي في 31 دجنبر 2014 . ومن أجل القيام بذلك أبرز السيد الهيبة أنه تم إنشاء مكاتب بالعديد من أقاليم المملكة لمعالجة كافة الطلبات التي تتوافق مع المعايير المحددة مسبقا والمستوحاة من الممارسات الجيدة في المجال. ويرتكز مسلسل إعداد السياسة الجديدة للهجرة على ثلاثة محاور تتعلق باللجوء واللاجئين ومكافحة الاتجار بالأشخاص ومسألة الهجرة. وقد شكل المحوران الأولان موضوع مشروعي قانون.

وقال السيد الهيبة إن هذا المسلسل يتميز بمساهمة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة والمهاجرين على وجه الخصوص وذلك بهدف انخراط أكبر للمجتمع المدني في استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء ومواكبتهم لتحقيق اندماج أفضل في المجتمع المغربي. كما ركزت محادثات السيد الهيبة على تفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خصوصا المتعلقة بالهيئات المكلفة بالمعالجة حيث شكلت هذه المناسبة فرصة للتذكير بأن المغرب قد انخرط عمليا في كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما آليات الرقابة وتقديم التقرير الدوري لهذه الهيئات. وأضاف أن الآلية الثانية التي تفاعل معها المغرب تتمثل في الاستعراض الدوري الشامل مشيرا إلى أن المملكة كانت من بين البلدان الأربعة الأولى التي تم استعراضها في الدورة الأولى سنة 2008 وبداية الدورة الثانية سنة 2012 .

وفي ما يتعلق بالآلية الثالثة فتتمثل في الزيارات المنظمة بالنسبة للمساطر الخاصة منذ عام 2000 حيث بلغت هذه الزيارات تسعة من بينهم خمسة منذ سنة 2012 .كما تطرق المسؤول المغربي خلال لقاءاته لمسألة النهوض بثقافة حقوق الإنسان وبرامج التكوين والتكوين المستمر وخاصة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسته والموجهة لمختلف الأطراف المعنية بما في ذلك القطاعات الحكومية وخاصة المكلفة بالأمن وكذا المنظمات غير الحكومية.

وقد أعرب مختلف المحاورون خاصة سفراء إسبانيا وبريطانيا والصين والمسؤول الأممي وممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية عن اهتمامهم بالإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة في مجال حقوق الإنسان.

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AC%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9

صحيفة الناس

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تتواصل مع الأندية التربوية في سيدي بنور

صحيفة الناس

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الدار البيضاء -سطات، يوم الخميس الماضي بنيابة سيدي بنور، بشراكة مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في إقليم سيدي بنور، لقاء تواصليا تحت شعار «تفعيل الأندية التربوية مسؤولية مشتركة». ويأتي هذا اللقاء، حسب بلاغ توصلت «صحيفة الناس» بنسخة منه، في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الدار البيضاء -سطات والأكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتكوين لجهة دكالة -عبدة، ووضع إطار للتعاون والشراكة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيزها وترسيخها في المؤسسات التعليمية التأهيلية من خلال إنجاز برامج عمل مشترك بين اللجنة الجهوية ونيابة سيدي بنور. كما يسعى إلى إشراك جميع الفاعلين التربويين والمؤسساتيين وإلى الانفتاح على كافة المعنيين والمهتمين بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان. وقد عرف اللقاء مشاركة منسقي ومنسقات وكذا تلاميذ أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية التأهيلية الموجودة داخل النفوذ الترابي لنيابة سيدي بنور وممثلين عن جمعيات آباء وأولياء التلاميذ. وأكد محمد حجاوي، نائب وزارة التربية الوطنية في سيدي بنور عن تجاوب النيابة الإقليمية مع كافة المبادرات التي أطلقتها اللجنة الجهوية من خلال وضع خطة عمل مُشتركة تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية من خلال قناة النوادي التربوية. من جانبها، أشارت سميشة الرياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الدار البيضاء -سطات، أن الهدف من هذا اللقاء يكمن في التعرّف على التجارب الناجحة للنوادي التربوية العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة، مع تشخيص دقيق للواقع من أجل الوقوف على الصعوبات و الإكراهات المرتبطة بمجال الاشتغال على التربية على حقوق الإنسان. وقد انتهى اللقاء التواصلي بإصدار عدد من التوصيات، منها تثمين تجارب نوادي حقوق الإنسان في إطار تحصين مكتسبات ومأسسة آليات الاشتغال مع مختلف المتدخلين، مواصلة تنظيم لقاءات دراسية أخرى وأيام دراسية وندوات ومسابقات من أجل إذكاء التنافس بين النوادي التربوية، إضافة إلى ضرورة إدراج مقاربة النوع، سواء في تأسيس النوادي التربوية أو في الأنشطة المبرمجة من طرف هذه النوادي.

صحيفة الناس

الملك يدعو بان كي مون إلى عدم الانحياز في ملف الصحراء

صحيفة الناس
16012

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن الملك محمد السادس أجرى، أول أمس السبت، اتصالا هاتفيا مع بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

وتم خلال هذا الاتصال التطرق لآخر التطورات والاستحقاقات الجارية المتعلقة بقضية الصحراء المغربية.

وأثار الملك انتباه الأمين العام إلى ضرورة الاحتفاظ بمعايير التفاوض، كما تم تحديدها من طرف مجلس الأمن، والحفاظ على الإطار والآليات الحالية لانخراط منظمة الأمم المتحدة، وتجنب المقاربات المتحازة، والخيارات المحفوفة بالمخاطر.

واعتبر الملك أن أي ابتعاد عن هذا النهج سيكون بمثابة إجهاز على المسلسل الجاري ويتضمن مخاطر بالنسبة لمجمل انخراط الأمم المتحدة في هذا الملف.

وبهذه المناسبة، جدد الملك الالتزام الثابت والتعاون البناء للمملكة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية. وتناول الاتصال، أيضا، العمل الدؤوب والمبادرات المحمودة للملك من أجل استقرار وتنمية القارة الإفريقية.

ويأتي هذا الاتصال بعد يومين من دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقرير إلى مجلس الأمن الدولي إلى ضرورة مراقبة مسألة احترام حقوق الإنسان بشكل "دائم ومستقل وغير منحاز" في الصحراء الغربية، مع إشادته بما تقوم به الرباط في هذا المجال.

وأشاد بان كي مون في التقرير بـ "تعاون المغرب" مع مجلس حقوق الإنسان.

كما أضاف التقرير أن بان "أشار بارتياح إلى الإجراءات" التي اتخذتها الرباط من أجل تحسين فعالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن أجل وضع حد للملاحقات ضد المدنيين أمام المحاكم العسكرية مطالبا بـ "تطبيق كامل وسريع" لهذه الإجراءات.

وأوضح أن بان "أشار أيضا بارتياح إلى الرغبة التي عبرت عنها جبهة البوليساريو للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة التي تعنى بحقوق الإنسان".

وجاء في التقرير أيضا أن الأمين العام "يشجع الطرفين على مواصلة تعزيز هذا التعاون"، ولكنه جدد التأكيد على أن "الهدف النهائي يبقى مع ذلك مراقبة دائمة ومستقلة وغير منحازة لحقوق الإنسان.

اليزمي المغرب أطلق إصلاحات شاملة في هدوء قبل الربيع

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الذي حل ضيفا على تلفزيون (هافينغتون بوست) على الأنترنت، أن المغرب أطلق، تحت قيادة جلالة الملك ، إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في هدوء

، و ذلك في إطار مقاربة شاملة قبل "الربيع العربي". وذكر السيد اليزمي أن "المغرب عمل، بعد استقلاله، من أجل إرساء نموذج اقتصادي ليبيرالي، وأطلق، قبل الربيع العربي، إصلاحات شاملة في هدوء، وفي إطار مقاربة شاملة ومندمجة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس".

وبخصوص عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أشار بالخصوص إلى مذكرة التفاهم التي قدمها مؤخرا المجلس، والتي أدت إلى إصلاح القضاء العسكري عبر إخراج الاشخاص المدنيين من اختصاصه، وهو ما يمثل إصلاحا "كبيرا وفريدا" على مستوى العالم العربي، مبرزا النقاش العمومي الذي أطلقته هذه المؤسسة حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي ما يخص العلاقات المغربية الأمريكية، أعرب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن ارتياحه للروابط "العريقة" القائمة بين الأمتين، مذكرا بأن المملكة تعد أول أمة اعترفت باستقلال الجمهورية الأمريكية الفتية.

وأبرز في هذا السياق الدور الكبير الذي يضطلع به المغرب من أجل تأمين نجاح مسلسل السلام بالشرق الأوسط، مسجلا أن المملكة ما فتئت تدعو إلى حل بناء على قاعدة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

ومن جهته، أبرز السفير الأمريكي الأسبق، إدوار غابرييل، التقدم "الملموس" الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان خلال العقد الأخير، مشيرا إلى اعتراف واشنطن ب"ثقافة حقوق الإنسان التي تميز المغرب".

ومن جهة أخرى، أكد على البعد الذي اتخذته مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، ك"قاعدة للتوافق" من أجل تسوية هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

http://www.khbirate.com/51321/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A___%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D8%A3%D8%B7%D9%84%D9%82_%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA_%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D9%87%D8%AF%D9%88%D8%A1_%D9%82%D8%A8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

اليزمي : المغرب أطلق إصلاحات شاملة في هدوء قبل الربيع العربي

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الذي حل ضيفا على تلفزيون (هافينغتون بوست) على الأنترنت، أن المغرب أطلق، تحت قيادة جلالة الملك ، إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في هدوء

، و ذلك في إطار مقاربة شاملة قبل "الربيع العربي". وذكر السيد اليزمي أن "المغرب عمل، بعد استقلاله، من أجل إرساء نموذج اقتصادي ليبيرالي، وأطلق، قبل الربيع العربي، إصلاحات شاملة في هدوء، وفي إطار مقاربة شاملة ومندمجة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس".

وبخصوص عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أشار بالخصوص إلى مذكرة التفاهم التي قدمها مؤخرا المجلس، والتي أدت إلى إصلاح القضاء العسكري عبر إخراج الاشخاص المدنيين من اختصاصه، وهو ما يمثل إصلاحا "كبيرا وفريدا" على مستوى العالم العربي، مبرزا النقاش العمومي الذي أطلقته هذه المؤسسة حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي ما يخص العلاقات المغربية الأمريكية، أعرب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن ارتياحه للروابط "العريقة" القائمة بين الأمتين، مذكرا بأن المملكة تعد أول أمة اعترفت باستقلال الجمهورية الأمريكية الفتية.

وأبرز في هذا السياق الدور الكبير الذي يضطلع به المغرب من أجل تأمين نجاح مسلسل السلام بالشرق الأوسط، مسجلا أن المملكة ما فتئت تدعو إلى حل بناء على قاعدة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

ومن جهته، أبرز السفير الأمريكي الأسبق، إدوار غابرييل، التقدم "الملموس" الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان خلال العقد الأخير، مشيرا إلى اعتراف واشنطن ب"ثقافة حقوق الإنسان التي تميز المغرب".

ومن جهة أخرى، أكد على البعد الذي اتخذته مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، ك"قاعدة للتوافق" من أجل تسوية هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

http://www.andaluspress.com/ar/news/21772.html

Kosovo : un tribunal international pourrait étudier les accusations de trafic d'organes

Un rapport pointe la responsabilité du premier ministre, Hashim Thaçi

2153513

La Haye
Correspondance

Le gouvernement du Kosovo a donné son soutien au projet européen de création d'un tribunal international jugeant les auteurs de crimes commis pendant et après la guerre opposant les sécessionnistes de l'Armée de libération du Kosovo (UCK) aux forces serbes de Slobodan Milosevic, entre 1998 et 2000, a affirmé, vendredi 11 avril, la présidente du Kosovo, Atifete Jahjaga. Pourtant, la loi établissant ce tribunal, qui doit être débattue la semaine prochaine devant le Parlement du Kosovo, n'est pas sans controverse.

Ce tribunal, au sein duquel siégeront des juges et procureurs internationaux, se fondera sur les résultats de l'enquête conduite par une équipe spéciale de la mission de l'Union européenne (UE) sur l'état de droit au Kosovo (Eulex). Elle avait été ouverte en 2011, après le rapport de Dick Marty, un sénateur suisse mandaté par le Conseil de l'Europe pour enquêter sur des allégations de trafics d'organes.

Selon ce rapport, plus de 1 800 Kosovars albanais et serbes auraient disparu durant le conflit et près de 500 autres, essentiellement des Serbes, auraient été enlevés après la guerre. Certains auraient été transférés en Albanie, puis tués afin de s'emparer de leurs organes. Le sénateur pointait des membres de l'UCK appartenant au « groupe de la Drenica », impliqué dans la criminalité organisée et dont le chef aurait été l'actuel premier ministre kosovar, Hashim Thaçi.

Au Parlement, *« quelques membres des partis d'opposition vont s'opposer, mais s'il y a des instructions fermes des gouvernements américains, français, allemands et britanniques, les parlementaires et les politiques du Kosovo n'auront pas le courage de les défier »*, assure Nora Ahmetaj, directrice du Centre pour la recherche, la documentation et la publication, une association kosovare qui préconise plutôt la mise sur pied d'une commission vérité. Pour elle, *« la vérité viendra lorsque les gouvernements du Kosovo et de Serbie donneront les informations sur les personnes disparues, se reconnaîtront mutuellement et établiront une coopération judiciaire »*.

Témoins éliminés

Du côté de l'UE, on insiste : *« Ce n'est pas une cour pour juger l'UCK, pas une cour sur l'indépendance du Kosovo. »* Et *« ce n'est pas le procès européen du trafic d'organes »*, ajoute un diplomate de la région, pour lequel ce tribunal présente néanmoins *« une entreprise à haut risque »*. *« Si ne sont poursuivis que des seconds couteaux, si des actes de vengeance sont perpétrés ou que des témoins disparaissent, cela pourrait envenimer la situation* [entre Belgrade et Pristina] », estime ce même diplomate.

Le projet prévoit d'établir le siège des *« chambres spécialisées »* au Kosovo, mais de conduire l'essentiel des procédures dans un pays de l'UE, sans doute les Pays-Bas, où sera basé le procureur, pour permettre d'entendre les témoins en toute sérénité.

Ce dernier point est *« le principal problème »*, explique Fred Abrahams de Human Rights Watch, soulignant que *« cela ne peut être fait de façon crédible au Kosovo »*.

Jusqu'ici, la justice kosovare, sous supervision de l'UE, comme le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie (TPIY) ont échoué. Ce dernier a bien tenté de juger des chefs de l'UCK pour des crimes de guerre. Ils ont été acquittés faute de preuve après que les témoins ont été intimidés ou tout simplement éliminés. A l'époque, la procureure, Carla del Ponte, avait dénoncé les soutiens américains et occidentaux aux chefs de guerre poursuivis. Un soutien ouvert, critiqué aussi par Dick Marty. La *« guerre de libération »* de l'UCK, soutenue par Washington, en est sortie ternie.

« Le rapport Marty a jeté une ombre sur le Kosovo, explique Fred Abrahams. *Pour supprimer cette image, il est nécessaire d'avoir un processus judiciaire indépendant et crédible. C'est la seule façon de résoudre ce problème. »* C'est un procureur américain, Clint Williamson, qui dirige aujourd'hui la task force chargée d'enquêter. Ancien procureur au TPIY, il devrait conclure son enquête *« dans les mois à venir »*, indique son porte-parole Joao Sousa. A moins d'un revirement politique, les premières accusations devraient tomber au cours de l'été. ■

STÉPHANIE MAUPAS

Droits de l'Homme

Les réformes initiées au Maroc exposées à New York

● El Haiba et El Yazami informent les membres du CS de l'ONU sur les importantes réformes en matière des Droits de l'Homme au Maroc

● Les deux responsables ont, particulièrement, insisté sur les dernières initiatives nationales en matière de promotion et de défense des droits de l'Homme.

Le délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba, et le président du Conseil national des droits de l'homme, Driss El Yazami, ont exposé, vendredi à New York, devant les membres du Conseil de sécurité de l'Onu, et à leur tête la présidente de l'Organe exécutif, l'ambassadrice du Nigéria à l'Onu, les réformes engagées par le Maroc en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme ainsi que les réalisations concrètes pour consolider l'Etat de droit et la démocratie.

Au cours d'un déjeuner de travail offert à la résidence du Maroc par l'ambassadeur du Royaume à l'Onu, Mohamed Loulichki, El Haiba et El Yazami ont particulièrement insisté sur les dernières initiatives nationales en matière de promotion et de défense des droits de l'Homme, l'interaction du Maroc avec les mécanismes onusiens des Droits de l'Homme et la promotion de la culture des Droits de l'Homme.

Les deux responsables sont notamment revenus sur la réforme de la justice militaire et la décision du gouvernement d'interagir avec célérité et efficacité avec les plaintes et propositions émanant du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

Ils ont, de même, donné un aperçu sur l'interaction du Maroc avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme, en focalisant sur trois mécanismes, à savoir les organes de traité, l'Examen périodique universel (EPU) et les visites organisées pour les procédures spéciales.

A la suite de cette présentation, des questions ont été posées par plusieurs membres du CS de l'Onu, concernant notamment le dialogue avec la société civile, le Conseil économique, social et environnemental (CESE) ainsi que sur l'étendue et l'action du CNDH.

http://www.lematin.ma/express/2014/droits-de-l-homme_les-reformes-initiees-au-maroc-exposees-a-new-york/200374.html

El Yazami au «Huffington Post»

«Le Maroc engagé bien avant le printemps arabe»

«Le Maroc a lancé des réformes globales dans le cadre d'une approche inclusive et holistique sous l'impulsion de S.M. le Roi.», Driss Yazami au «Huffington Post»

Le Maroc a lancé, sous l'impulsion de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, des réformes politiques, économiques et sociales dans la sérénité et dans le cadre d'une approche inclusive et holistique bien avant le «printemps arabe», a souligné le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, qui était l'invité de la télévision en ligne du «Huffington Post».

«Le Maroc a opté, après son indépendance, pour un modèle économique libéral et a lancé, bien avant le «printemps arabe», des réformes globales dans la sérénité et dans le cadre d'une approche inclusive et holistique sous l'impulsion de Sa Majesté le Roi Mohammed VI», a rappelé Yazami.

Evoquant le travail du CNDH, il a cité en particulier le mémorandum présenté récemment par le Conseil et qui a été à l'origine de la réforme de la justice militaire excluant les civils de sa compétence, une réforme «majeure et unique» au niveau du monde arabe, mettant en avant le débat public lancé par cette institution autour des questions ayant trait aux droits de l'Homme.

Pour ce qui est des relations Maroc-USA, le président du Conseil national des droits de l'homme s'est félicité des liens «séculaires» unissant Rabat et Washington, rappelant que le Royaume fut la première nation à reconnaître l'indépendance de la jeune république américaine.

Il a, en outre, met en exergue le rôle majeur joué par le Maroc pour assurer la réussite du processus de paix au Moyen-Orient, relevant que le Royaume ne cesse de prôner une solution sur la base de deux Etats vivant côte à côte.

Pour sa part, l'ancien ambassadeur US, Edward Gabriel, invité à la même émission, a mis en avant les progrès «remarquables» engrangés par le Maroc dans le domaine des droits de l'homme au cours de la dernière décennie, soulignant la reconnaissance par Washington de «la culture des droits de l'Homme qui distingue le Maroc».

Il a, par ailleurs, mis l'accent sur l'élan que ne cesse de prendre l'initiative d'autonomie au Sahara sous souveraineté marocaine en tant que «base de compromis» en vue d'un règlement du différend artificiel autour de la marocanité du Sahara.

http://www.lematin.ma/express/2014/el-yazami-au--huffington-post--_-le-maroc-engage-bien-avant-le-printemps-arabe-/200334.html

MM. El Haiba et El Yazami informent les membres du CS de l'ONU sur les importantes réformes en matière des Droits de l'Homme au Maroc

New York (Nations Unies) – Le Délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba, et le Président du Conseil National des Droits de l'Homme, Driss El Yazami, ont exposé, vendredi à New York, devant les membres du Conseil de sécurité de l'ONU, et à leur tête la Présidente de l'Organe exécutif, l'ambassadrice du Nigéria à l'ONU, les réformes engagées par le Maroc en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme ainsi que les réalisations concrètes pour consolider l'Etat de droit et la démocratie.

Au cours d'un déjeuner de travail offert à la résidence du Maroc par l'ambassadeur du Royaume à l'ONU, Mohamed Loulichki, MM. El Haiba et El Yazami ont particulièrement insisté sur les dernières initiatives nationales en matière de promotion et de défense des droits de l'Homme, l'interaction du Maroc avec les mécanismes onusiens des Droits de l'Homme et la promotion de la culture des Droits de l'Homme.

Les deux responsables sont notamment revenus sur la réforme de la justice militaire et la décision du gouvernement d'interagir avec célérité et efficacité avec les plaintes et propositions émanant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Ils ont de même donné un aperçu sur l'interaction du Maroc avec les mécanismes onusiens des Droits de l'Homme, en focalisant sur trois mécanismes, à savoir les organes de traité, l'examen périodique universel (EPU) et les visites organisées pour les procédures spéciales.

A la suite de cette présentation, des questions ont été posées par plusieurs membres du CS de l'ONU, concernant notamment le dialogue avec la société civile, le Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE) ainsi que sur l'étendue et l'action du CNDH.

http://www.mapexpress.ma/actualite/mm-el-haiba-et-el-yazami-informent-les-membres-du-cs-de-lonu-sur-les-importantes-reformes-en-matiere-des-droits-de-lhomme-au-maroc/

Mohammed VI rappelle l'ONU à l'ordre, gentiment mais fermement

Nous sommes à moins d'une semaine de la réunion du Conseil de Sécurité qui décidera du renouvellement du mandat de la Minurso, et les mouvements ont déjà commencé. Pour la question des droits de l'Homme, et contrairement à l'an passé, l'ONU insiste timidement, et le Maroc répond vigoureusement. Ça change un peu…

Jeudi dernier, dans son rapport adressé au Conseil de Sécurité, le Secrétaire général Ban Ki-moon a insisté sur la nécessité de surveiller le respect des droits de l'Homme, affirmant que « l'objectif final reste néanmoins une surveillance durable, indépendante et impartiale des droits de l'Homme, couvrant à la fois le territoire et les camps" de réfugiés de Tindouf. C'est le moins… Le plus est que le même Secrétaire général a salué les efforts du Maroc dans sa coopération avec l'ONU à travers l'accueil qui a été fait aux différentes rapporteurs des Nations-Unies, et a noté avec « satisfaction » les mesures prises par Rabat pour améliorer l'efficacité du Conseil national des droits de l'Homme.

Le SG, tout en recommandant un renouvellement de la Minurso, en la renforçant de 15 observtaurs militaires, a mis en garde contre une exploitation inéquitable des ressources naturelles du Sahara, phosphates et potentiellement du gaz offshore.

Réponse du Maroc, en deux temps. D'abord, c'est la ministre déléguée aux Affaires étrangères, Mbarka Bouaida qui a appelé le Conseil à se consacrer à l'essentiel et dépasser le secondaire, insistant sur le fait que le Maroc est en droit de voir des efforts en matière de droits de l'Homme reconnus et salués.

Et puis, dans un second temps, le Roi appelle Ban Ki-moon au téléphone et lui répond directement, attirant son attention sur « l'impératif de préserver les paramètres de la négociation tels qu'ils sont définis par le Conseil de Sécurité, de sauvegarder le cadre et les modalités actuels de l'implication de l'ONU et d'éviter les approches partiales, et les options périlleuses. Tout écart de cette voie serait fatal pour le processus en cours et porteur de danger pour toute l'implication de l'ONU dans le dossier ».

On sent une plus grande assurance du Maroc à l'égard de l'ONU, qui tranche avec le climat tendu de l'année passée, quand les Etats-Unis avaient proposé un projet de résolution incluant les droits de l'Homme dans le mandat de la Minurso. Mohammed VI rappelle aussi suavement « les actions soutenues et les initiatives louables (du Roi) en faveur de la stabilité et du développement du continent africain ».

Décodage : le Roi dit à l'ONU « ne m'embêtez plus, je vous prie, avec des questions secondaires qui sortent du cadre initial de négociation. En faisant cela, vous remettez tout en cause, dangereusement, et vous nous poussez à vous pousser dehors. Le Sahara est à nous, et notre action en Afrique le confirme et le sécurise. Merci de le comprendre et d'en tenir compte ».

http://www.panorapost.com/mohammed-vi-rappelle-lonu-a-lordre-gentiment-mais-fermement/